



رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

أجتماع رابطة المصارف الخاصة في العراق

مع السيد محافظ البنك المركزي العراقي

أشاد السيد محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي محسن العلق بعمل المصارف الخاصة في العراق وخصوصا في هذه المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العراقي في اجتماع مع ممثلي الهيئة الادارية لرابطة المصارف الخاصة في العراق يوم الاثنين الماضي ٢٠١٤/١/١٥. ومن جهته اثنى السيد وديع الحنظل رئيس الرابطة على التوجهات الجديدة للبنك المركزي العراقي واهمية دور البنك المركزي العراقي في دعم المصارف الخاصة في العراق.

وقد تم النقاش حول مواضيع تمس المصارف العراقية الخاصة اثناء الاجتماع حيث تمت مناقشة الكتاب الصادر عن البنك المركزي العراقي بخصوص "تعليمات بيع وشراء العملة الاجنبية الخاصة باعاده المبالغ المحولة" الصادر في ٢٠١٤/١٢/٢٨ والمرقم: ٣٢٥/٣/٩ والذي يتضمن التعليمات التي تنص "على المصرف ابلاغ البنك المركزي في حال عدم قيام الزبون بتقديم ما يثبت تنفيذ الحوالة كلاً او جزاً وعدم تقديم المستندات التي تؤيد التنفيذ من ضمنها (التصاريح الكمركية) في المدة المقررة وفق هذه التعليمات يتم استيفاء مبلغ الفرق بين سعر البيع من نافذه بيع العملة الاجنبية من البنك المركزي وسعر السوق في حينه (المثبت في قاعدة بيانات المديرية العامة للأحشاء والابحاث) بالدينار العراقي مع اضافة تحميلات ادارية بنسبة (٢%) من المبلغ ويتم استقطاع المبلغ من حساب المصرف المفتوح لدى البنك المركزي العراقي)

وقد اوضح السيد المحافظ بهذا الصدد ان هذا الكتاب جاء نتيجة طلب بعض المصارف الخاصة المتعثرة والذين لم يستطيعوا ان يقدموا ما يثبت هذه الحوالات واقترحوا على البنك المركزي هذه الالية. بناء عليه طلب السيد رئيس الرابطة والاعضاء من السيد المحافظ التريث بتطبيق هذه التعليمات وتشكيل لجنة مشتركة بين البنك المركزي العراقي وممثلين عن رابطة المصارف للخروج بتوصيات للسيد المحافظ بخصوص الالية المقترحة وقد وعد المحافظ بتأجيل العمل حسب التعليمات المذكورة بالكتاب لحين اجتماع مجلس ادارة البنك المركزي العراقي يوم ١/١٢ حيث سيعرض على المجلس مقترح الرابطة لتشكيل اللجنة والخروج باليه جديده لا يكون هناك فيها اي اثر سلبي على عمل المصارف الخاصة.

أيضا قدمت رابطة المصارف الخاصة وحسب ما تم الاتفاق عليه مع السيد البنك المركزي العراقي مسبقا وكأحد توصيات المؤتمر المصرفي العراقي الثاني، قائمة بأسماء خبراء مصرفيين واقتصاديين مستقلين لكي يكونوا كممثلين لرابطة المصارف الخاصة في العراق في مجلس ادارة البنك المركزي العراقي وحسب ما نص عليه قانون البنك المركزي. وسينظر البنك المركزي العراقي بهذه الاسماء وتقييم خبراتهم لتقديمهم للمجلس كممثلين لقطاع المصارف الخاص.

وتحدث السيد رئيس الرابطة عن الضغوطات التي تمارس على المصارف من جهات متعددة وخصوصا الاستدعائات الى المحاكم بصورة مستمرة والتي تؤثر على عمل المصارف بصورة مباشرة. حيث ان متابعة الاشكالات التي تتعلق بالمصارف هو من عمل المحكمة المالية التابعة للبنك المركزي العراقي وحسب ما نص عليه القانون. لذا توصي رابطة المصارف الخاصة في العراق لتفعيل هذه المحكمة لتأخذ دورها في متابعة هذه الامور. ومن جانبه وعد السيد محافظ البنك المركزي العراقي ان يتابع هذا الموضوع بصورة شخصية وان يتم التعامل مع هكذا حالات بصورة مهنية.

وفي ظل انخفاض اسعار النفط وحاجة البلد الى تفعيل المشاريع الصناعية والزراعية اشار السيد المحافظ الى ان البعض من اصحاب القرار في البلد يؤكدون في هذه المرحلة على ان تقوم المصارف الخاصة بتمويل المشاريع الصناعية والزراعية .. حيث عقب السادة ممثلي رابطة المصارف، ان كلفة الاقراض في العراق عالية جدا مقارنة بالسوق العالمية وعليه فقط نطالب بتمويل منخفض الكلفة من البنك المركزي العراقي اسوه بالدول التي تحتاج الى تنشيط التنمية الاقتصادية والقطاع الخاص.

وان هنالك نموذج عملي من دول الجوار حيث قام مصرف لبنان المركزي بتقديم قرض للمصارف الخاصة بكلفة ١% وتم تخصيصه لقطاع السكن حيث عرض ممثلي الرابطة هذه التجربة بشكل تفصيلي على السيد المحافظ وطالبو البنك المركزي العراقي ان يحذو حذو هذه الدول ودعم المصارف الخاصة لتقوم بدورها في تمويل المشاريع وبالتالي تنويع الناتج المحلي الاجمالي وعدم الاعتماد على النفط فقط .

رابطة المصارف الخاصة في العراق